

المساعدة وما تتخذه من مقررات، وذلك في موعد يتيح للجمعية العامة أن تنظر فيها في دورتها الرابعة والثلاثين :

٧ - توجّه إنتباه المجتمع الدولي إلى الحساب الخاص الذي أنشأه الأمين العام في مقرّ الأمم المتحدة وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٠٠/٣٢ لغرض تيسير توجيه التبرعات إلى غينيا - بيساو :

٨ - ترجو من الوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة أن تقدّم تقارير دورية إلى الأمين العام عمّا اتخذته من خطوات وما أتاحته من موارد لمساعدة غينيا - بيساو :

٩ - ترجو من الأمين العام :

(أ) أن يواصل جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لبرنامج فعال لتقديم المساعدات المالية والتقنية والمادية إلى غينيا - بيساو :

(ب) أن يتابع مع حكومة غينيا - بيساو مسألة تنظيم اجتماع للمبرعين، وأن يقوم، في هذا الصدد، بتسيق الجهود مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا والبنك الدولي :

(ج) أن يكفل اتخاذ الترتيبات المناسبة، المالية والمتعلقة بالميزانية، لمواصلة تنظيم البرنامج الدولي لتقديم المساعدة إلى غينيا - بيساو، وتعبئة المساعدة :

(د) أن يبقي الحالة في غينيا - بيساو قيد الاستعراض المستمر، وأن يظل على اتصال وثيق بالدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية، والوكالات المتخصصة، والمؤسسات المالية الدولية المعنية، وأن يُحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٧٩، بالحالة الراهنة للبرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية إلى غينيا - بيساو :

(هـ) أن يضع ترتيبات لاستعراض الحالة الاقتصادية لغينيا - بيساو والتقدم المحرز في تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لذلك البلد، وذلك في موعد يتيح للجمعية العامة النظر في المسألة في دورتها الرابعة والثلاثين .

الجلسة العامة ٨٨

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨

١٢٥/٣٣ - تقديم المساعدة إلى سان تومي وبرينسيبي

إن الجمعية العامة،

إذ تُشير إلى قرارها ١٨٧/٣١، المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ الذي أعربت فيه عن بالغ قلقها إزاء الحالة

وإذ تُحيط علماً بالأولويات الإنمائية الحالية التي حدّتها حكومة غينيا - بيساو، والتي تشمل الزراعة، والصناعة، والتدريب، والنقل، والكهرباء، وإمدادات المياه، والتفتيش عن المعادن، وتطوير الخدمات الاجتماعية،

وإذ تُسلم بأن استمرار الحالة غير المواتية في الميزان التجاري والعجز في الميزانية العادية، فضلاً عن ضعف ومحدودية الهياكل الأساسية المادية والادارة والخدمات، والنقص في اليد العاملة، تشكل جميعها عقبات خطيرة تعترض سبيل التنمية،

وإذ تُسلم أيضاً باستمرار حاجة غينيا - بيساو إلى المساعدة الدولية من أجل التغلب على هذه العقبات وتلبية احتياجاتها الإنمائية القصيرة الأجل والطويلة الأجل،

١ - تُعرب عن تقديرها للأمين العام لما اتخذته من خطوات لتعبئة المساعدة لغينيا - بيساو :

٢ - تُؤيّد كل التأييد ما ورد في تقرير الأمين العام، من تقييم ونوصيات، وتوجّه أنظار المجتمع الدولي إلى ما تحتاج إليه المشاريع المحدّدة في التقرير من مساعدة :

٣ - تُعرب عن تقديرها للدول والمنظمات التي قدّمت المساعدة إلى غينيا - بيساو إستجابة لنداءات الجمعية العامة والأمين العام :

٤ - تُكرّر نداءها للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأقليمية وسائر الهيئات الدولية الحكومية لتقديم مساعدات مالية ومادة وتقنية إلى غينيا - بيساو على نحو فعال ومستمر، لمساعدتها على التغلب على ما تواجهه من صعوبات مالية واقتصادية، ولتمكينها من تنفيذ المشاريع والبرامج المحدّدة في تقرير الأمين العام :

٥ - تطلب إلى الدول الأعضاء أن تقوم، في ضوء توصية لجنة التخطيط الإنمائي، ووفقاً لقرارات الجمعية العامة السابقة، بمنح غينيا - بيساو، على سبيل الأولوية، إمتيازات ومزايا، وأن تولي إعتباراً خاصاً لادراج غينيا - بيساو، في وقت مبكر، في برامجها للمساعدة الإنمائية :

٦ - تدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والبنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، إلى أن تعرض على هيئات إدارتها، للنظر، مسألة المساعدات التي تقدّمها إلى غينيا - بيساو، التي طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن ينقذ من أجلها برنامجاً خاصاً للمساعدة الاقتصادية، وإلى أن تبلغ الأمين العام بنتائج تلك

وإذ تُلاحظ أيضاً ضرورة إجراء إعادة تنظيم رئيسية، وضرورة إنشاء مؤسسات جديدة، وأن صعوبة إحراز تقدم في الحالة الراهنة أمرٌ يزيد من حدته كثيراً الافتقار إلى المواطنين المدربين ذوي الخبرة،

وإذ تُلاحظ كذلك أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسان تومي وبرينسيبي قد عوقفت على نحو خطير بسبب عدم كفاية النقل البحري والجوي، وإلى حد أقل، بسبب أوجه القصور في النقل البري، وأن تحسين جميع الهياكل الأساسية للنقل شرط أساسي لتقدم البلد في المستقبل،

وإذ تُلاحظ كذلك أن المباني المدرسية غير كافية لعدد التلاميذ، وأن ثمة نقصاً خطيراً في المساكن،

وإذ تُحيط علماً باقتراحات حكومة سان تومي وبرينسيبي من أجل التنمية، ولا سيما في مجالات الزراعة والمائية، ومصادر الأسماك، والصناعة والنقل، والهياكل الأساسية الأخرى، والتعليم والتدريب والصحة والاسكان،

وإذ تُحيط علماً بأن من المقدر أنه سيلزم استثمار سنوي قدره ١٠ ملايين من الدولارات تقريباً للعقد القادم على الأقل بغية استبدال المنشآت التي مضى عهدها وبالباية وبغية كفالة تحقيق نمو متواضع في دخل الفرد،

وإذ تُسلم بحاجة سان تومي وبرينسيبي الماسة إلى المساعدة الدولية لتلبية احتياجاتها الإنمائية القصيرة الأجل والطويلة الأجل،

١ - تُعرب عن تقديرها للأمين العام لما اتخذته من خطوات لتعبئة المساعدة لسان تومي وبرينسيبي؛

٢ - تُؤيد كل التأييد ما ورد في تقرير الأمين العام من تقييم وتوصيات؛

٣ - تطلب إلى الدول الأعضاء أن تقوم، في ضوء توصية لجنة التخطيط الإنمائي ووفقاً للقرارات السابقة التي اتخذتها الجمعية العامة، بمنح سان تومي وبرينسيبي، على سبيل الأولوية، إمتيازات ومزايا، وأن تولي اعتباراً خاصاً لإدراج سان تومي وبرينسيبي، في وقت مبكر، في برامجها للمساعدة الإنمائية؛

٤ - تُكرّر نداءها للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأقليمية وسائر الهيئات الدولية الحكومية لتقديم مساعدات مالية ومادية وتقنية إلى سان تومي وبرينسيبي لتمكينها من تنفيذ المشاريع والبرامج المحددة في تقرير الأمين العام؛

٥ - تدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم

الإقتصادية والاجتماعية الخطيرة في سان تومي وبرينسيبي نتيجة لافتقار هذا البلد افتقاراً تاماً إلى الهياكل الأساسية اللازمة للتنمية،

وإذ تُشير أيضاً إلى قرارها ٩٦/٣٢ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ الذي لاحظت فيه أن النداء الموجه في القرار ١٨٧/٣٦ لم يلق الإستجابة المطلوبة، ورجت من الأمين العام أن يوفد بعثة خاصة إلى سان تومي وبرينسيبي لمواصلة المشاورات مع الحكومة بشأن الاحتياجات العاجلة ولتحديد المشاكل الاقتصادية التي يواجهها هذا البلد،

وإذ تُشير كذلك إلى قرارها ١٥٦/٣١ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ الذي حث فيه جميع الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو، على أن تعمد، في نطاق برامجها للمساعدة، إلى مد يد العون في تنفيذ الإجراءات المحددة المقترحة لصالح البلدان الجُزرية النامية، وقرارها ١٨٥/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ الذي طلبت فيه إلى جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة القيام، كل في مجال اختصاصها، بتنفيذ إجراءات محدّدة مناسبة لصالح البلدان الجُزرية النامية، وإذ تُحيط علماً بالتوصية الصادرة عن لجنة التخطيط الإنمائي في دورتها الرابعة عشرة، إستجابة لطلب سان تومي وبرينسيبي إدراجها في قائمة أقل البلدان نمواً، بأن تحظى سان تومي وبرينسيبي بالمساعدة خلال ما تبقى من العقد الحالي، وبأن الصعوبات والقلقل الخاصة التي تشهدها سان تومي وبرينسيبي تتطلب تدابير خاصة^(٧٠)،

وقد درست تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٧٨^(٧١) والمتضمن تقرير البعثة التي أوفدها إلى سان تومي وبرينسيبي استجابة لقرار الجمعية العامة ٩٦/٣٢،

وإذ تُلاحظ أن المجلس الإقتصادي والإجتماعي أبدى في قراره ٥٠/١٩٧٨ المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٧٨ تأييده الكامل لما يتضمنه تقرير الأمين العام من تقييم وتوصيات،

وإذ تُلاحظ مع بالغ القلق أن معظم الهياكل الأساسية العمرانية والتنظيمية في البلد غير كاف، وأن مستوى التطور التكنولوجي منخفض بوجه عام في جميع فروع الإقتصاد تقريباً، وأن الكثير من الموجودات المادية في البلد قد مضى عهده ويكاد يكون بالياً، وأن الحالة العامة للبلد وقت الإستقلال لم تكن تشكل قاعدة متينة لبدء برنامج فعال للتنمية،

(٧٠) أنظر: الوثائق الرسمية للمجلس الإقتصادي والإجتماعي لعام

١٩٧٨، الملحق رقم ٦ (E/1978/46) الفقرة ٩٩.

(٧١) A/33/120

١٢٦/٣٣ - تقديم المساعدة إلى موزامبيق

إن الجمعية العامة .

إذ تُشير إلى قرار حكومة موزامبيق تنفيذ جزاءات الزامية ضد النظام غير الشرعي والعنصري في روديسيا الجنوبية وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٦٨ .

وإذ تُسلم بما تتكبد موزامبيق من تضحيات إقتصادية ضخمة نتيجة لتنفيذ قرارها بتطبيق جزاءات على روديسيا الجنوبية تطبيقاً كاملاً وبإغلاق حدودها معها .

وإذ يُساورها بالغ القلق إزاء استمرار الأعمال العدوانية التي يرتكها النظام غير الشرعي والعنصري في روديسيا الجنوبية ضد موزامبيق وما يترتب على ذلك من خسائر في الأرواح وتدمير للممتلكات .

وإذ تُشير إلى قرار مجلس الأمن ٣٨٦ (١٩٧٦) المؤرخ في ١٧ آذار/مارس ١٩٧٦ الذي ناشد فيه المجلس جميع الدول تقديم مساعدات مالية وتقنية ومادية إلى موزامبيق ، وطلب فيه إلى الأمين العام أن يقوم ، بالتعاون مع المؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ، باتخاذ ترتيبات تكفل تقديم هذه المساعدات فوراً إلى موزامبيق ، لتمكينها من تنفيذ برنامجها للتنمية الإقتصادية بشكل طبيعي ، ولتعزيز قدرتها على تنفيذ الجزاءات الإلزامية التي فرضتها الأمم المتحدة تنفيذاً كاملاً .

وإذ تُشير أيضاً إلى قرارها ٤٣/٣١ المؤرخ في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ الذي حثت فيه المجتمع الدولي على أن يستجيب بشكل فعال وبسخاء ويقدم المساعدة إلى موزامبيق .

وإذ تُشير كذلك إلى قرارها ٩٥/٣٢ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ الذي أيدت فيه أحكام قرار مجلس الأمن ٤١١ (١٩٧٧) المؤرخ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ورجت فيه من الأمين العام إتخاذ ترتيبات لاستعراض الحالة الإقتصادية في موزامبيق .

وإذ تُلاحظ قرارات المجلس الإقتصادي والإجتماعي : ١٩٨٧ (د - ٦٠) المؤرخ في ١١ أيار/مايو ١٩٧٦ ، و ٢٠٢٠ (د - ٦١) المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٦ ، و ٢٠٩٤ (د - ٦٣) المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٧٧ ، و ١٩٧٨/٦٣ المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٨ .

وإذ تُلاحظ أيضاً أن لجنة التخطيط الإقتصادي أوصت بأن تظل القائمة الحالية للبلدان الأقل نمواً على ما هي عليه حتى نهاية عقد الأمم المتحدة الإثماني الثاني (٧٢) .

(٧٢) أنظر : الوثائق الرسمية للمجلس الإقتصادي والإجتماعي ، ١٩٧٨ ، الملحق رقم ٦ (E/1978/46 و Corr.1) ، الفقرة ٩٩ .

المتحدة للأغذية والزراعة ، والبنك الدولي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، إلى أن تعرض على هيئات إدارتها ، للنظر ، مسألة المساعدات التي تقدمها إلى سان تومي وبرينسيبي ، التي طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن ينفذ من أجلها برنامجاً خاصاً للمساعدة الإقتصادية ، وأن تبلغ الأمين العام بنتائج تلك المساعدة وما تتخذه من مفرات ، وذلك في موعد يتبع للجمعية أن تنظر فيها في دورتها الرابعة والثلاثين :

٦ - توجّه انتباه المجتمع الدولي إلى الحساب الخاص الذي أنشأه الأمين العام في مقر الأمم المتحدة وفقاً لقرار الجمعية العامة ٩٦/٣٢ لغرض تيسير توجيه التبرعات إلى سان تومي وبرينسيبي .

٧ - ترحب من الوكالات المختصة وغيرها من المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة أن تقدم تقارير دورية إلى الأمين العام عملاً بتعهد من خطابات وما أتاحته من موارد لمساعدة سان تومي وبرينسيبي :

٨ - ترحب من الأمين العام :

(أ) أن يواصل جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لبرنامج فعال لتقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية إلى سان تومي وبرينسيبي ؛

(ب) أن يتابع مع حكومة سان تومي وبرينسيبي مسألة تنظيم اجتماع للمشرعين وأن يقوم ، في هذا الصدد ، بتنسيق الجهود مع برنامج الأمم المتحدة الإثماني واللجنة الإقتصادية لإفريقيا والبنك الدولي ؛

(ج) أن يكفل إتخاذ الترتيبات المناسبة ، المالية والمتصلة بالميزانية ، لمواصلة تنظيم البرنامج الدولي لتقديم المساعدة إلى سان تومي وبرينسيبي ، وتعبئة المساعدة ؛

(د) أن يبقي الحالة في سان تومي وبرينسيبي قيد الاستعراض المستمر ، وأن يظل على اتصال وثيق بالدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية المعنية ، وأن يحيط المجلس الإقتصادي والإجتماعي علماً ، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٧٩ ، بالحالة الراهنة للبرنامج الخاص للمساعدة الإقتصادية إلى سان تومي وبرينسيبي ؛

(هـ) أن يضع ترتيبات لاستعراض الحالة الإقتصادية في سان تومي وبرينسيبي والتقدم المحرز في تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص للمساعدة الإقتصادية الخاصة لذلك البلد ، وذلك في موعد ينيح للجمعية العامة النظر في الموضوع في دورتها الرابعة والثلاثين .

الجلسة العامة ٨٨

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨